

الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية

د. أحمد كمالي

ملخص

على الرغم من التحسن الذي شهده الاقتصاد المصري في الفترة السابقة للثورة المصرية في 25 يناير 2011، إلا أن هذا التحسن لم يمتد أثره ليشمل المواطن العادي. فقد اقترن التحسن بزيادة معدلات البطالة، وانخفاض الدخل، وتدهور مستوى الرفاهية، وبوجه عام غياب العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، فقد هدفت الورقة إلى بحث العلاقة بين كل من زيادة معدلات الاستثمار في الفترة السابقة للثورة وما تبعها من زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي من ناحية، وحقيقة توزيع ثمار هذا النمو بشكل قد أدى إلى تحفيز التغيرات السياسية منذ الثورة وحتى الآن من ناحية أخرى. كما خلصت الورقة إلى مجموعة من العوامل التي حفزت في مجملها بحدوث تغير سياسي نتيجة غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع ثمار النمو وضعف التساقت واختلال آلياته. وتمثلت تلك العوامل في: (1) قصر فترة الزيادة في معدلات الاستثمار والنمو، التي أتت بعد فترة تراجع الاستثمارات، ومن ثم فإن تأثيرها في تحقيق النمو المستدام يعد محدوداً للغاية. (2) العلاقة السالبة بين الاستثمار العام والخاص مما أدى إلى الحد من التأثير الإيجابي لزيادة معدلات الاستثمار والتأثير السلبي على التنمية البشرية، وعلى توزيع ثمار النمو وما ترتب على ذلك من الشعور بعدم الرضا. (3) عدم كفاءة التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار مما ساهم في تعميق الشعور بغياب العدالة وانحسار الأثر الإيجابي لزيادة الاستثمارات والنمو لدى فئات محددة من المجتمع. (4) وجود نسبة ليست يسيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الاندماج والاستحواذ، الذي لا يدخل في قيمة الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي. (5) غياب استراتيجية للتشغيل وغياب التنسيق بين سياسات التعليم والعمل، مما أدى إلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل.

* رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية. البريد الإلكتروني: kamaly@aucegypt.edu

Investment, trickle-down effect and political changes in Egypt

Ahmed Kamaly

Abstract

Despite of the apparent improvement in the macroeconomic fundamentals in Egypt prior to the 25th of January Revolution; this progress was not reflected in the life of the average Egyptian citizen, as lingering problems of unemployment, shattered public services, and more pervasively deterioration in the level of equality and social justice continued to plague the Egyptian society. Taking this further, this paper examines the link between the increases in the level of investment and hence growth and the unfair distribution of growth benefits which may in turn have contributed in the eruption of the revolution. After examining the trend of investment, its geographic and sectoral distribution, foreign direct investment and the link between investment from one side and employment , poverty and reduction from another other side, the paper has distilled a number of factors which may explain how the upbeat trend in investment and economic growth were not felt by a large majority of Egyptians. First, the period which characterized by apparent improvement in investment and growth levels was quite short and came after a period where growth and especially investment suffered from major setbacks. Second, the emergence of a visible tradeoff between public and private investment constrained the positive effect of higher private investment and deepened the feeling of social injustice as a result of feeble public investment in human capital and infrastructure. Third, the unfair geographical distribution of investment as well as the inadequate sectoral distribution has deepened the feeling of inequality and exclusive growth. Fourth, the mismatch between labor qualifications and labor market needs has created major structural imbalances in the Egyptian labor market which again added to the feeling of inequality and exclusivity of growth benefits.

1. مقدمة

شهدت المرحلة السابقة لاندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير عام 2011 حالة من الاحتقان المجتمعي، الذي بات ملموساً بين العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية. وقد أدت حدة هذا الاحتقان إلى تأكيد كثير من المصريين بأنه لا يمكن استمرار الوضع الحالي، وأن ثمة تغيير على وشك الحدوث، ولكن توقيت وحجم التغيير المتوقع لم يكن محدداً يقيناً. ومع اندلاع الثورة المصرية والمناذرة بالمطالب الثلاثة ”عيش، حرية، عدالة اجتماعية“، فقد نجح الشعب المصري في تقديم تعبير دقيق عما يفتقده المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى عن السبب الرئيسي لحالة الاحتقان التي أدت بدورها إلى الثورة. ويمكن القول بأن اثنين من المطالب التي نادى بها الثورة هي في الأساس مطالب ذات أبعاد اقتصادية. والمثير للدهشة أن النظام السابق وعلى مدار ثلاثين عاماً كان يروج لاهتمام كبير يوليه بالإصلاح الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية. كما أن كثيراً من الإنجازات المعلنة من قبل النظام السابق ارتكزت بالأساس على تحسين المناخ الاقتصادي، حتى أن مناداة البعض بالإصلاح السياسي جوبهت بالرد بأن الأولوية يجب أن تكون للإصلاح الاقتصادي.

ومن المنصف الإشارة إلى أن المنظمات الدولية كصندوق النقد، والبنك الدولي كانت دائماً وخصوصاً في السنوات العشرة الأخيرة تشيد باستقرار وقوة الاقتصاد المصري، حتى في ظل الأزمات العالمية كالأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. كيف لا والاقتصاد المصري ومنذ بداية الموجة الثانية من الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام 2004 يظهر تحسناً ملحوظاً في المؤشرات الكلية، (مثل مؤشرات النمو، والاستثمار، وميزان المدفوعات، والاحتياطي لدى البنك المركزي، ... الخ). ومن المؤشرات التي كانت في طليعة الإنجازات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. والظاهر أنه قد طرأ على الاستثمار ومعدلاته تحسن ملحوظ بدأ منذ عام 2005. كما أن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوافد إلى مصر قد حققت طفرة كبيرة، وضعت مصر في طليعة الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر. وهنا يجب عدم إغفال أن زيادة معدلات الاستثمار تتبعها عادةً زيادة في معدلات التشغيل التي تنعكس بدورها على زيادة الدخل ومستوى رفاهة المواطنين، والتي تساهم بدورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولكن بالرغم من كل هذه المؤشرات الإيجابية التي تؤكد تحسن أداء الاقتصاد المصري، إلا أن هذا التحسن لم يمتد أثره ليشمل المواطن العادي، الذي لم يشعر بتحسن يذكر في حالته الاقتصادية. وأصبح الحديث عن التساقت وكيفية تفعيله من الأحاديث التي تشغل العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال هذه الفترة وحتى الآن. ومن هنا، تحاول الورقة إلقاء الضوء على العلاقة بين الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: لماذا لم ينعكس التحسن الكبير في معدلات الاستثمار في مصر على الوضع الاقتصادي للمواطن المتوسط بالتحسن؟ لماذا لم تتحقق عملية التساقت كما كان موجوداً، أو كما كان يتم الترويج لها؟ أين ذهبت تلك الاستثمارات؟ من الذي استفاد من هذا الرواج الاقتصادي ومن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل ساهمت تلك الاختلالات في التعجيل بأو تحفيز اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011؟

في هذا السياق، تنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين، يتناول القسم الأول تحليل اتجاهات الاستثمار في الفترة من بداية تسعينات القرن الماضي وحتى 25 يناير 2011، متضمناً الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة الاستثمار العام بالخاص، بينما يتناول القسم الثاني تحليل أثر التساقت من خلال التشغيل والحد من الفقر.

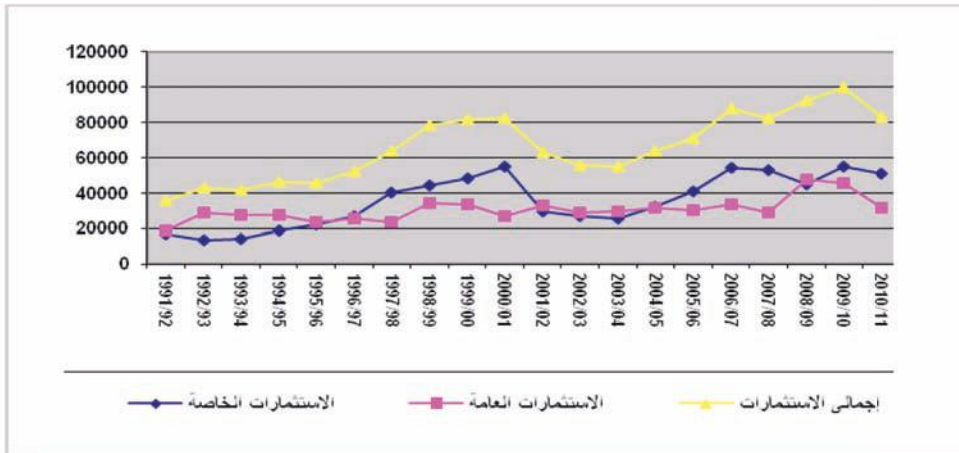
2. اتجاهات الاستثمار

يتم في ما يلي تحليل الاتجاهات العامة للاستثمار في مصر خلال الفترة منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2011، وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، وتحليل علاقة الاستثمار العام بالخاص، ثم تحليل أهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال تلك الفترة.

1.2 نظرة عامة على اتجاهات الاستثمار

في بداية تسعينات القرن الماضي، قامت مصر بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، بهدف القضاء على تشوهات السوق وتحرير القطاع المالي. وقد تضمن البرنامج في بدايته إجراءات تثبيتت شملت سياسات مالية ونقدية انكماشية، أدت إلى تباطؤ النمو والاستثمار خلال السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي. ومع نجاح البرنامج في إعادة الانضباط الهيكلي للاقتصاد، فقد شهدت معدلات الاستثمار نموا ملحوظاً في النصف الثاني من القرن نفسه، وتحديدًا خلال الفترة من عام 1995/1996 وحتى عام 1990/2000، (الشكلان رقمي 1 و 2). (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

الشكل رقم (1): تطور الاتجاه العام للاستثمار الحقيقي (بالمليون جنيه)

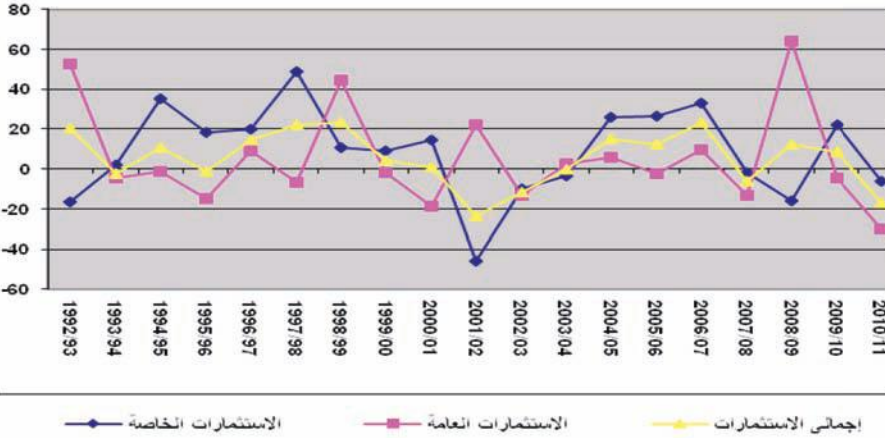


المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012

مع تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق وتشجيع دور القطاع الخاص، ارتفع نصيب الاستثمار الخاص ارتفاعاً جلياً خلال الفترة من عام 1995/1996 وحتى عام 1999/2000، ليصل إلى 56 % مقارنة بـ 38 % خلال الفترة من عام 1991/1992 وحتى عام 1994/1995، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى نهايات عقد تسعينيات القرن الماضي (الشكل رقم 1). ومع نهاية عام 1997، تعرض الاقتصاد المصري لثلاث صدمات خارجية: الأزمة المالية في دول شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في مدينة الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً. وقد أدت هذه المؤثرات الثلاثة، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية غير الموازية التي انتهجتها الحكومة المصرية في تلك الفترة، إلى انحسار شديد في معدلات نمو الاستثمار (الشكل رقم 2).

ومع بداية الألفية الجديدة، استمرت معدلات الاستثمار بالتراجع، حيث شهد العام 2001/2002 معدل نمو سلبي للاستثمار الخاص، بلغ 46 % (الشكل رقم 2)، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الاستثمار بنسبة 24%، برغم محاولات الحكومة زيادة حصة الاستثمار العام. واستمر تراجع معدلات الاستثمار خلال العامين التاليين (2002/2003 و 2003/2004)، دافعاً بالاقتصاد إلى حالة من الركود. وكانت النتيجة أن تراجع حجم الاستثمار الحقيقي بنسبة 36% خلال هذه السنوات الثلاث. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معدل النمو السالب للاستثمار لا يؤدي بالاقتصاد إلى الركود فحسب، وإنما يمكن أن تكون له آثار أشد خطورة على المدى الطويل، بسبب ما يؤدي إليه من تآكل في القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

الشكل رقم (2): معدل نمو الاستثمار الحقيقي (%)

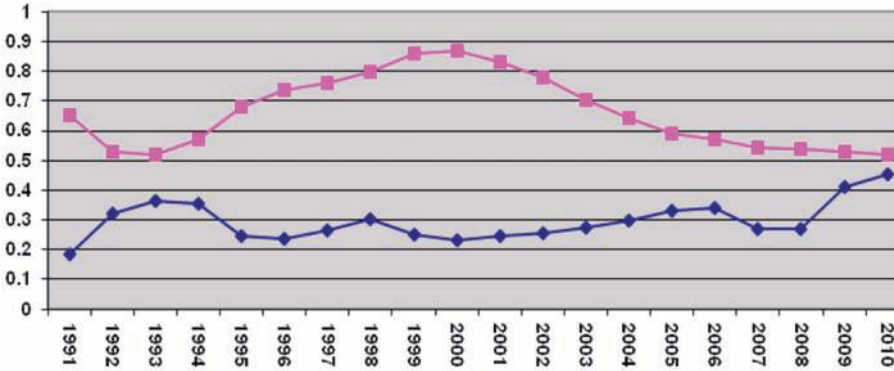


المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012

ويعد أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الانخفاض الحاد في الاستثمار هو ما شهدته البلاد من أزمة ائتمان في بداية الألفية. فمع الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حدث توسع شديد في الائتمان والإقراض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يصاحب عادة عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحرير التعاملات الخارجية. ولكن هذا التوسع لم يقترن بحرص كافٍ من المؤسسات المالية على قواعد الإقراض السليم. ونتيجة لذلك، ومع تراجع الأوضاع الاقتصادية بعد عام 1997، فقد عانى القطاع المالي من كثرة حالات التعثر وتراكم الديون. وبالتزامن مع السياسات الحكومية الانكماشية، فقد بدأت المؤسسات المالية بدورها بالإحجام عن منح الائتمان للقطاع الخاص وإتباع سياسة ائتمانية تحفظية. وقد أدى ذلك إلى النزوع نحو استثمار الأموال في أوجه قليلة المخاطرة في شكل سندات وأذون حكومية منذ عام 2000، حتى أن سجلت نسبة أوراق الخزانة والسندات الحكومية إلى إجمالي الودائع ارتفاعاً ملحوظاً من 23% في عام 2000 إلى 50% في عام 2010. كما شهدت

تلك الفترة انخفاضاً مستمراً لنسبة القروض إلى إجمالي الودائع من حوالي 90 % في عام 2000 إلى نحو 50 % في عام 2010، (الشكل رقم 3) (البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة).

الشكل رقم (3): توزيع الودائع



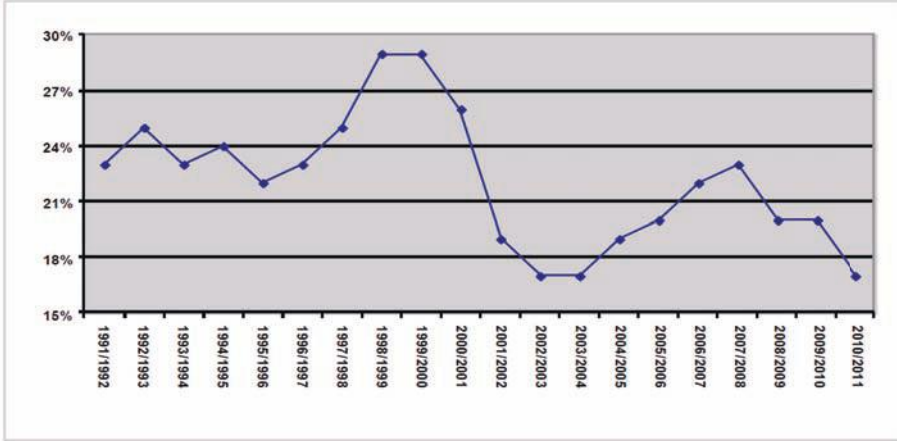
المصدر: البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة.

وفي عام 2004 تم تشكيل حكومة جديدة بهدف إعطاء دفعة جديدة للإصلاح الاقتصادي، للعمل على زيادة معدل الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في مصر. ونتيجة للإجراءات الإصلاحية التي تم تنفيذها، فقد عادت ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وشهد العام الأول للبرنامج الاصلاحى ارتفاع في معدل الاستثمار الحقيقي بنسبة 15 %، حيث كان الدافع الرئيسي له هو زيادة معدل الاستثمار الخاص بنسبة 26 %، واستمرت هذه الزيادة في العامين التاليين (2006/2005، و 2007/2006) ولكن بنسبة أكبر بلغ متوسطها 30 % (الشكلان رقمي 1 و 2). ولكن نتيجة للأزمة المالية العالمية في بداية عام 2008، فقد تحولت تلك الزيادة إلى انخفاض ملحوظ خلال الأعوام من 2008/2007 إلى 2011/2010، بلغ ذروته في عام 2009/2008، حيث شهد الاستثمار الخاص معدل نمو سلبي بلغ 16 %.

وبالرغم من ارتفاع معدل الاستثمار في السنوات الأربع (2004-2007)، إلا أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت متواضعة، إذ بلغ متوسطها 20% (الشكل رقم 4)، بينما يعتبر استمرار هذه النسبة لما يزيد على 25% وبشكل متواصل لعدد من السنوات شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. أما استمرار تواضع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي برغم الزيادة المطلقة في حجم الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، فيفسره أمران: الأول أن الزيادة الأخيرة جاءت من نقطة بداية ضعيفة للغاية (حجم الاستثمار الحقيقي في عام 2005/2006 أقل من حجم المحقق في عام 1998/1999)، وبالتالي فإن حجم الاستثمار منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي يظل متواضعا. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

أما الأمر الثاني، فهو أنه منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي، فقد اتجهت العلاقة بين الاستثمار العام والخاص إلى أن تكون علاقة عكسية بدلاً من أن تكون طردية، كما كان عليه الحال في العقود السابقة، ذلك تعبيراً عن سياسة الدولة في إعطاء القطاع الخاص الصدارة في الاستثمار. وهكذا انخفض الاستثمار العام في سنوات الانتعاش النسبي (النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي ومن العام 2004 وحتى الآن)، بينما ارتفع حينما عانى الاقتصاد من انكماش ومن تراجع الاستثمار الخاص (العامان التاليان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والأعوام الثلاثة الأولى من بداية الألفية)، ولعل العام المالي 2001/2002 يعبر عن هذه الظاهرة تعبيراً واضحاً، إذ بلغ معدل نمو الاستثمار العام ذروته بنسبة 22%، بينما شهد الاستثمار الخاص أدنى مستوياته في معدل النمو، حيث انخفض خلال نفس العام بنسبة 46%. كما تكررت هذه الظاهرة في عام 2008/2009، حيث ارتفع معدل نمو الاستثمار العام ارتفاعاً غير مسبوق ليسجل نسبة 64%، بينما شهد الاستثمار الخاص انخفاضاً بلغ 16%. وسيتم التركيز على هذه النقطة عند تناول العلاقة بين الاستثمار العام والخاص لاحقاً.

الشكل رقم (4): نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012

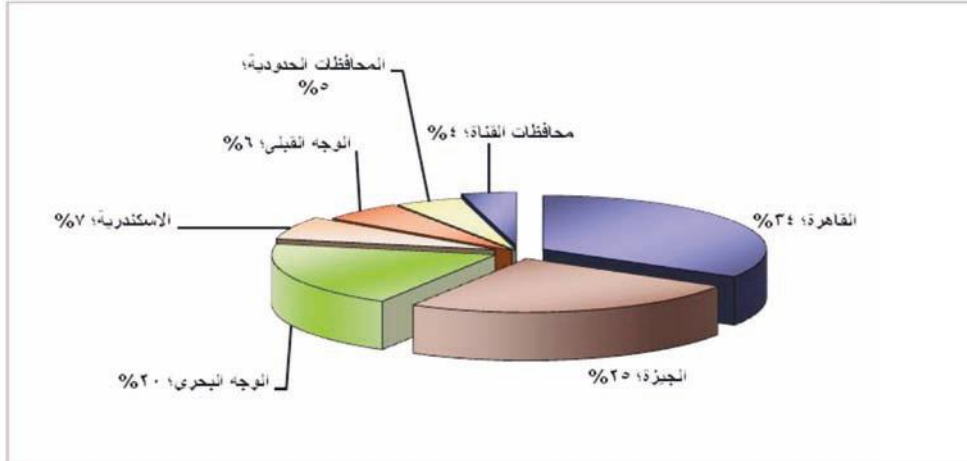
2.2 التوزيع الجغرافي للاستثمار

يعد تركيز الاستثمار في محافظات بعينها من المشكلات المصاحبة لعملية الاستثمار في مصر، حيث تؤدي إلى توزيع غير كفؤ للموارد على مستوى الأقاليم المختلفة. ويتسم التوزيع بالتركز في كل من القاهرة والجيزة ومحافظات الوجه البحري، في حين تفتقر محافظات الصعيد (الوجه القبلي) والقناة وكذلك المحافظات الحدودية إلى الاستثمارات بصورة واضحة. فبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمار الحقيقي في الفترة (2004/2005 - 2008/2009)، (الشكل رقم 5)، فإنه يُلاحظ تركيز الاستثمارات في كل من القاهرة والجيزة، إذ يتركز أكثر من ثلث الاستثمارات الجديدة في محافظة القاهرة تليها الجيزة، ويستحوذاً سوياً على قرابة 60% من الاستثمارات الجديدة، مقابل 20% لمحافظات الوجه البحري. وعلى الصعيد الآخر، لم تحظ محافظة الإسكندرية إلا على 7% فقط من إجمالي الاستثمارات الجديدة. في حين وصل نصيب محافظات الصعيد إلى أقل من عُشر الاستثمارات الجديدة الموجهة إلى القاهرة والجيزة، ولم تتجاوز جملة الاستثمارات في كل من محافظات القناة

والمحافظات الحدودية 9 % فقط من إجمالي الاستثمارات الجديدة. وهذا بدوره يشير إلى توزيع غير عادل للاستثمارات في مصر مما ينعكس سلباً على فرص التوظيف في تلك المناطق، ومن ثم قصرها على المناطق الحضرية، هذا على الرغم من توافر الإمكانيات من موارد طبيعية وبشرية في المناطق المحرومة نسبياً من الاستثمارات. (الهيئة العامة للاستثمار، 2012).

الشكل رقم (5): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الجديدة (%)

الفترة (2004/2005 - 2008/2009)



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والوثائق، 2012.

3.2 التوزيع القطاعي للاستثمار

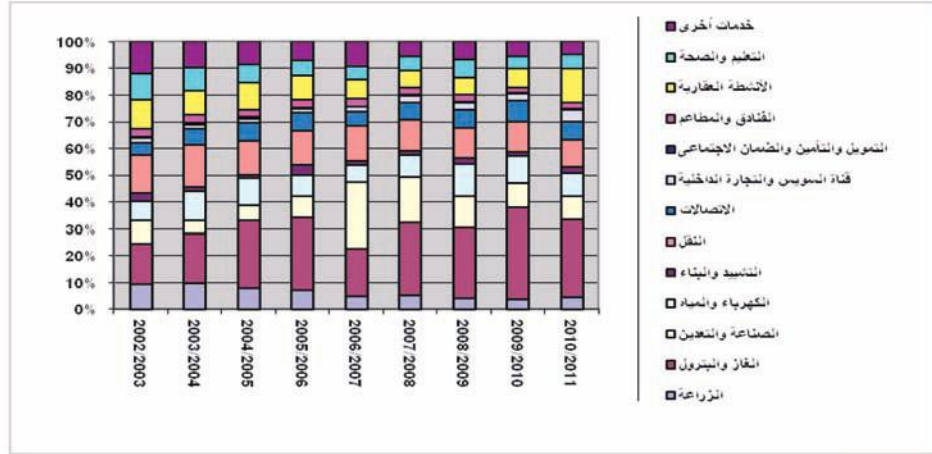
منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواسط سبعينات القرن الماضي، تركزت الاستثمارات في قطاعين أساسيين هما: الصناعة والتعدين، والنقل والمواصلات. أما قطاع الزراعة، فقد تراجع نصيبه من إجمالي الاستثمارات من حوالي 20 % في فترة ستينيات القرن الماضي إلى ما يتراوح بين 5 % و 7 % في نهاية هذه الفترة.

وقد شهدت الفترة التالية تزايداً واضحاً في نصيب قطاع الخدمات من الاستثمار الكلي، وتلاه من حيث الأهمية قطاع النقل والمواصلات. أما قطاع الصناعة والتعدين فقد كان نصيبه النسبي 25 % من إجمالي الاستثمار. وقد استمر هذا النمط طوال عقد تسعينيات القرن الماضي (برنامج الإصلاح الاقتصادي)، كما حافظ قطاعا الخدمات والنقل والمواصلات على قدرتهما على جذب الاستثمارات الجديدة، ذلك على حساب قطاعي الصناعة والتعدين والكهرباء. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، استعاد قطاع الزراعة قدرته على النمو، فقد بلغت نسبته من إجمالي الاستثمار 13 % في العامين 1998 و 1999.

وقد ساد هذا النمط من التوزيع القطاعي للاستثمار خلال السنوات الأربع الأولى من الألفية الجديدة، مع تغير ملحوظ يتمثل في انخفاض نصيب قطاع الصناعة والتعدين من الاستثمار الكلي ليصل إلى مستوى بالغ التدني لا يتجاوز 5 % في عام 2004، كما أخذ قطاع البترول والغاز في احتلال أهمية كبيرة من خلال تزايد الاستثمارات الموجهة إليه، بحيث بلغ نصيبه 19 % من إجمالي الاستثمار في نفس العام (الشكل رقم 6). (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

ومع الموجة الثانية للإصلاح الاقتصادي، ظهرت بعض التغيرات خلال الثلاثة أعوام التالية من 2004/2005 وحتى 2006/2007. وباستمرار احتلال قطاع الخدمات للمركز الأول في جذب الاستثمارات، أدى ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً إلى ارتفاع نصيب قطاع النفط والغاز لأكثر من 25 % من الاستثمار الكلي. كما ارتفع نصيب قطاع النقل والمواصلات إلى 13 %. وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف في نصيب قطاع الصناعة والتعدين، فإنه لم يتجاوز 8 % من إجمالي الاستثمار في عام 2005/2006.

الشكل رقم (6): التوزيع القطاعي للاستثمار (%)
الفترة (2002/2003 – 2010/2011)



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والوثائق، 2012

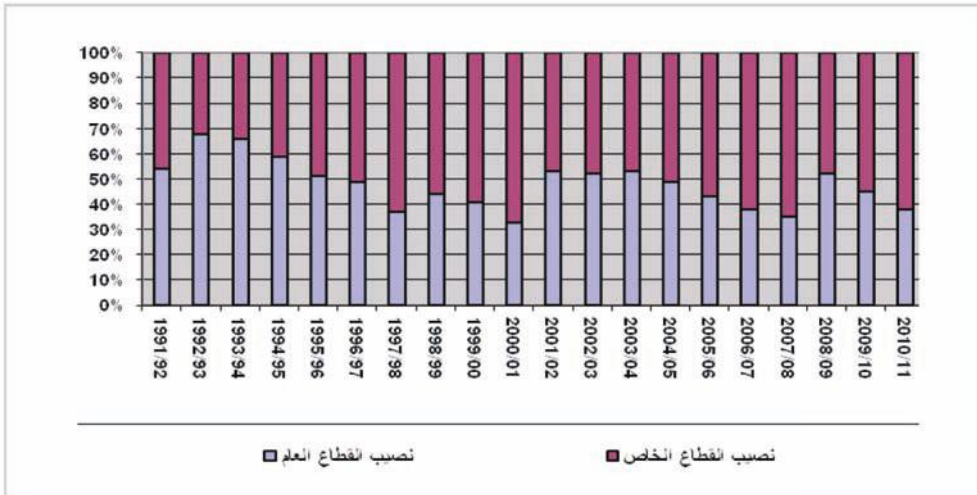
أما التغير الجوهري في نمط تخصيص الاستثمار فقد حدث في عام 2006/2007 في شكل زيادة غير مسبوقه في نصيب قطاع الصناعة والتعدين، الذي بلغ 25 % من إجمالي الاستثمار، ذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الاستثمارات الخاصة والعامة الموجهة لهذا القطاع الحيوي. وقد كان لذلك فائدة كبيرة على الاقتصاد وصلابته، حيث أن زيادة دور الصناعة يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وزيادة الدخل القومي. كما أن الاتجاه نحو الاستثمار في الصناعة له دور إيجابي في تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، ذو قدرة أكبر على تحمل الصدمات والأزمات الاقتصادية.

ولكن هذا المردود المرجو كان ليتحقق فقط إذا استمر نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات في زيادة نسبية خلال السنوات القادمة ليعبر عن سياسة ذو طبيعة هيكلية. ولكن ذلك لم يحدث على أرض الواقع، فقد أظهرت البيانات أن هذه الزيادة كانت مجرد طفرة وقتية، حيث شهد نصيب قطاع الصناعة والتعدين من إجمالي الاستثمار انخفاضاً مستمراً بداية من عام 2007/2008 وحتى عام 2010/2011، ليسجل 17 %، 12 %، 9 %، 8 % على التوالي.

4.2 علاقة الاستثمار العام بالخاص

لقد سبق الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمارين العام والخاص في مصر خلال فترة التحليل (الشكل رقم 7)، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012)، الأمر الذي يؤكد على ضرورة استقلال برامج الاستثمار العام عن مسار الاستثمار الخاص، لأنه يتعلق بقطاعات وثيقة الصلة بالبنية التحتية (المياه والكهرباء)، أو رأس المال البشري (التعليم والصحة). وتمثل أهمية الاستثمار العام في هذه القطاعات في كونه استثمار طويل الأجل، فضلاً عن تأثيره الإيجابي في تحفيز الاستثمار الخاص على النمو.

الشكل رقم (7): نصيب القطاعين العام والخاص من جملة الاستثمارات في مصر



المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012.

يمكن اعتبار العلاقة العكسية بين الاستثمارين العام والخاص ذات جانب إيجابي، حيث تتدخل الدولة في فترة الانكماش لكي تحمى من التقلبات الحادة الناجمة عن انخفاض الاستثمار الخاص. ولكن لهذه الظاهرة أيضاً جانباً سلبياً، يتمثل في كون الاستثمارين العام والخاص ليسا بدائل كاملة، وبالتالي فإن

انخفاض الاستثمار العام لا يعوضه تماماً زيادة الاستثمار الخاص، حيث لا يعوض نقص الاستثمار العام في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية مثلاً الزيادة في الاستثمار الخاص إلا بنسبة ضئيلة للغاية وفي مجالات هامشية. لذلك، فإن انخفاض الاستثمار العام يمكن أن يؤدي إلى تراجع شديد في هذه القطاعات الحيوية ذات التأثير البالغ على قدرة الاقتصاد على النمو على المدى الطويل.

وتتضح هذه العلاقة العكسية من خلال بيانات عام 2006/2007، فقد تزامن ارتفاع الاستثمار الخاص الحقيقي بمعدل 33% مع انخفاض الاستثمار العام الحقيقي على الكهرباء، والتعليم، والصحة بنسب 20%، و 14%، و 35% على الترتيب. وقد تكررت تلك الشواهد خلال فترة التحليل، حيث شهد عام 2009/2010 زيادة الاستثمار الخاص الحقيقي بمعدل 22% مع انخفاض الاستثمار العام الحقيقي على الكهرباء، والتعليم بنسب 6%، و 3% على الترتيب. وقد تأكد هذا النمط من العلاقة بحساب معامل الارتباط بين المتغيرين، الذي بلغ -0.34 خلال الفترة من عام 1992/1993 وحتى عام 2010/2011، (مقابل -0.40 خلال الفترة من عام 1992/1993 وحتى عام 2004/2005).

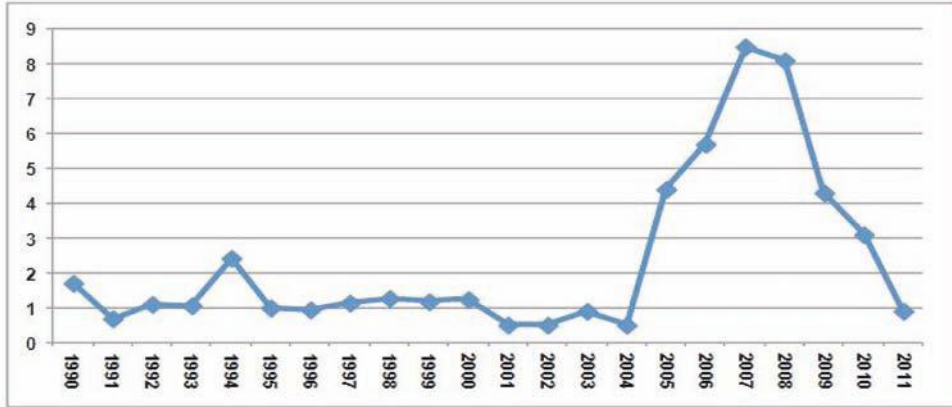
ويمثل استمرار هذا النمط من العلاقة بين الاستثمار العام والخاص تهديداً حقيقياً للأثر التساقطي للنمو، يحول دون استفادة الطبقات محدودة الدخل من عائد نمو الاستثمار، فضلاً عن تهديده المدى استدامة هذا النمو في الأجل الطويل. الأمر الذي يؤدي على المدى القصير إلى زيادة شعور الفقراء بوطأة الفقر وعدم إحساسهم بأية آثار إيجابية للنمو الذي تحقق على مستوى الاقتصاد الكلي. أما على المدى الطويل، فإن انحسار الاستثمار العام يؤدي إلى تقويض قدرة الاستثمار الخاص على النمو.

5.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن استعراض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال ربط هذا التطور بالعوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تنقسم بشكل عام إلى عوامل خارجية تعرف بعناصر الدفع، وعوامل داخلية أو محلية تعرف بعناصر الجذب. فقد شهدت أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2007، (الشكل رقم 8)، (البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة)، على نحو عكس عودة ثقة المستثمرين في صحة الاقتصاد المصري واستجابته لسياسات الإصلاح. ولكن السؤال المطروح هو، لماذا لم تشهد أرقام الاستثمار عموماً زيادة مماثلة لتلك التي شهدتها الاستثمار الأجنبي المباشر؟ الإجابة على هذا التساؤل ممكنة من خلال مفهومين أساسيين، الأول هو تعريف الاستثمار ومكوناته، والثاني هو، ما يعرف بمفهوم "المزاحمة".

أما بشأن تعريف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي (وفقاً للحسابات القومية)، فهو الزيادة في القدرة والطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم فإن قيمة الاندماج والاستحواذ لا تندرج تحت قيمة إجمالي الاستثمار في الحسابات القومية، بينما يتم احتسابها كمكون من مكونات قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر. وسبب الاختلاف أن مفهوم الحسابات القومية لا يأخذ بالاستحواذ باعتباره عملية نقل ملكية، وبالتالي فإنه لا يضاف إلى الطاقة الإنتاجية للدولة. ولكن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن في الوقت ذاته (وفقاً للمعايير الدولية) ناتج عمليات الاستحواذ متى ما كانت تمثل تدفقاً نقدياً من الخارج.

الشكل رقم (8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر
(صافي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%))



المصدر: البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة

أما السبب الثاني، فيكمن في مفهوم المزاحمة، الذي يرتبط بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. فهذه العلاقة يمكن أن تكون تنافسية، ذلك في حالة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات غير قابلة للتبادل التجاري، أو تلك التي تحظى بنصيب وافر من الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى إحلال الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي. بينما يمكن أن تكون العلاقة تكاملية في حالة توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات نامية تحتاج إلى مزيد من تدفق الاستثمارات إليها أو قطاعات التبادل التجاري. وبالتالي فإن تحقيق أعلى عائد من الاستثمار الأجنبي المباشر يلزم العمل على توجيهه إلى قطاعات التبادل التجاري والقطاعات التي تفتقر إلى الاستثمارات المحلية، بما يؤدي إلى نشوء علاقة تكاملية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام لا تقتصر على زيادة حجم الاستثمار فقط، وإنما على الدور الذي يقوم به هذا النوع من الاستثمار في تحسين الإنتاجية والكفاءة وزيادة القدرة الإنتاجية، خاصة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

ففي بداية تسعينات القرن الماضي اجتمعت بعض المتغيرات الخارجية التي أثرت سلباً على التدفقات المالية إلى مصر، منها الغزو العراقي لدولة الكويت وحرب الخليج الأولى، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حالة عدم الاستقرار في المنطقة. من جهة أخرى، كان الاقتصاد المصري يعاني داخلياً من عدد من المشكلات، منها سيطرة القطاع العام غير الكفؤ على القطاعات الاقتصادية، والإفراط في استخدام السياسات المالية التوسعية، إضافة إلى التشوه في سعر الصرف وعجز الموازنة المزمّن وميزان المدفوعات غير المتكافئ. وقد أدى اجتماع تلك العناصر إلى إيجاد مناخ به عناصر جذب سلبية أدت إلى انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أعوام الأولى من تسعينات القرن الماضي إلى أقل من 1 %، ثم ارتفعت هذه النسبة في فترة قصيرة خلال عام 1994 نتيجة التدفقات الناتجة عن عمليات بيع أصول القطاع العام، لتعاود الانخفاض لتصل إلى مستويات متواضعة مقارنة بالتدفقات الاستثمارية الموجهة إلى الدول النامية، التي تزايدت في تسعينات القرن الماضي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة العالمية وانخفاض مستويات النشاط الصناعي في عدد من الدول المتقدمة.

وقد لعبت عناصر الجذب دوراً واضحاً في تدني نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة. ففي بداية الفترة ومنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991 لم يكن الأداء الاقتصادي عنصراً جاذباً كما سبقت الإشارة، كذلك فإن برنامج الإصلاح في بدايته والذي استهدف مجابهة التضخم وتخفيض عجز الموازنة وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار وكذلك معدلات النمو. ولكن مؤشرات الاقتصاد المصري قد بدأت بالتعافي في منتصف تسعينات القرن الماضي، مما أثر إيجاباً على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التعافي سرعان ما تعرض لعوامل ضغط خارجية وداخلية، تمثلت الأولى في الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، والثانية في حادث

الأقصر الإرهابي. وقد أثرت الأزمة الأولى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (1)، وأدت الثانية إلى ارتفاع تكلفة المخاطرة للاقتصاد المصري، الأمر الذي أدى في مجمله إلى انخفاض النسبة المعنية إلى نحو 1% حتى عام 2004.

وقد تحسنت الظروف والعوامل الداخلية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة بعد عام 2004، في الوقت نفسه الذي تزايدت فيه عناصر الدفع - من تباطؤ في اقتصادات الدول المتقدمة إلى نزوح الاستثمارات الأجنبية من دولها بحثاً عن تحقيق عائد أكبر - ومن ثم شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً زيادة غير مسبوقة، حيث وصل إجمالي تلك التدفقات إلى 379 مليار دولار أمريكي في عام 2006، مقارنة بـ 166.3 مليار دولار أمريكي في عام 2002، وفقاً لبيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، 2011).

وقد انعكس ذلك على مصر، حيث شهد عام 2005 تغيراً إيجابياً في السياسات والإجراءات الداعمة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4%، كذلك فقد شهدت معدلات النمو زيادة غير مسبوقة، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.1% في عام 2006/2007، وانخفض عجز الموازنة ليصل إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي عن نفس العام. وقد انعكست تلك المؤشرات الإيجابية على زيادة الاحتياطي النقدي، الذي وصل إلى 30 مليار دولار أمريكي عام 2007.

وقد استمرت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع خلال العامين 2006 و 2007 لتسجل 5.7% و 8.5% على التوالي. ولكنها سرعان ما عاودت الانخفاض وبشكل قوي ومستمر خلال السنوات

التالية، وبالتحديد منذ بداية عام 2009، لتصل إلى 4.3%، ثم 3.1% في عام 2010. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم منذ عام 2008، والتي أضرت بالقطاعات الحقيقية والمالية في العديد من الدول المتقدمة، وبالتالي أثرت سلباً على حجم رؤوس الأموال الموجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاقتصادات الناشئة ومنها مصر. وأخيراً، ومع زيادة حالة عدم الاستقرار والمخاطرة المصاحبة للثورة المصرية في بداية عام 2011، فقد سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوياتها منذ عام 2005، لتصل إلى أقل من 1% في عام 2011.

3. تحليل الأثر التساقطي للنمو

بعد استعراض تطور اتجاهات الاستثمار خلال العشرين عاماً السابقة، يتم في ما يلي تحليل أثر التساقط من خلال دراسة تأثير الاستثمار والنمو الاقتصادي على كل من التشغيل ومحاربة الفقر.

1.3 التساقط من خلال التشغيل

يرتبط مفهوم التساقط بالتأثير الإيجابي للزيادة في الاستثمار، ومن ثم النمو الذي ينعكس بدوره على الزيادة في نسب التشغيل وزيادة الدخل، وبذلك يشعر المواطن المتوسط بثمار النمو. ومع التحفظات على اتجاهات الاستثمار والنمو كما أشير في القسم الأول، إلا أنه مما لا شك فيه أن معدلات الاستثمار قد شهدت زيادة ملحوظة منذ عام 2005 وحتى عام 2008. ومع ذلك فإن الفئة الأعرض من المجتمع المصري لم تلمس تحسناً في الحالة الاقتصادية، بل إن الكثير من الشعب المصري بات يشكو تدهور الأوضاع الاقتصادية. وهذا بحد ذاته يدعو للدهشة والتساؤل. وحتى يتسنى توضيح هذا الأمر، فإنه يجب النظر إلى كل من طبيعة قوة العمل في مصر والاستثمارات القطاعية خلال تلك الفترة.

فكما يتضح من الجدول رقم (1)، حيث استأثرت قطاعات النفط والكهرباء والخدمات (متضمنة الخدمات المالية والمصرفية) بمعظم الاستثمارات على أكثر من 50 % في الفترة من 2004/2005 إلى 2007/2008، مما يعني أن زيادة الطلب على العمل خلال تلك الفترة كانت تتركز بالأساس في تلك القطاعات، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012). وبالنظر إلى تلك القطاعات، فإنه يمكن القول بأن العمالة المطلوبة لشغل الوظائف الجديدة المترتبة على زيادة الاستثمارات الموجهة إليها هي بالأساس عمالة ماهرة ذات مستويين تعليمي ومهاري متميزين. هذا بالإضافة إلى أن بعض هذه القطاعات - كقطاع الطاقة، - يتصف بكونه كثيف رأس المال بالنسبة للعمالة، كما يتطلب عمالة فنية ذات مواصفات خاصة.

جدول رقم (1): التوزيع القطاعي للاستثمارات الحقيقية

خلال الفترة (2004/2005 - 2007/2008)

| القطاع | إجمالي الاستثمارات (مليون جنيه) | نصيب القطاعات الاقتصادية (%) |
|--------------------|------------------------------------|---------------------------------|
| الزراعة | 18683 | 6.03 |
| الصناعة والتعدين | 45703 | 14.76 |
| الطاقة | 92853 | 29.99 |
| التشييد والبناء | 6094 | 1.97 |
| الخدمات الإنتاجية | 74012 | 23.90 |
| الخدمات الاجتماعية | 48375 | 15.62 |
| خدمات أخرى | 23943 | 7.73 |
| الإجمالي | 309664 | 100 |

المصدر: محسوب اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012.

وحتى تتضح الصورة كاملة، فإنه يتوجب مراجعة خصائص قوة العمل في مصر لتحديد مدى التوافق بينها وبين الطلب الذي تمثله القطاعات المستأثرة بالاستثمار خلال فترة التحليل. ويتضح من الجدول رقم (2) درجة التباين بين

العرض والطلب على العمل، حيث أن نسبة 44 % من قوة العمل في مصر هي ما بين أميين وشبه أميين، (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2006). وهذا يعني أن حوالي نصف قوة العمل في مصر لا تصلح لشغل فرص العمل الجديدة التي توفرت بواسطة الاستثمارات في تلك القطاعات الحديثة.

جدول رقم (2): الحالة التعليمية لقوة العمل

| الحالة التعليمية | (%) |
|-------------------|------|
| أمي | 27.9 |
| يقراً ويكتب | 16.1 |
| أقل من مؤهل متوسط | 7.6 |
| مؤهل متوسط | 28.7 |
| أقل من مؤهل عالي | 4.3 |
| مؤهل عالي | 15.4 |
| الإجمالي | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة (2006)، تصميم راجي أسعد ونشر منتدى البحوث الاقتصادية.

لقد خلق هذا التباين حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، حيث أن هناك قطاعات تعاني من عدم وجود كفاءات بشرية في السوق المحلي، مما أدى إلى ارتفاع الدخول في تلك القطاعات ارتفاعاً ملحوظاً واتجاه بعض المؤسسات، كالمؤسسات البنكية والمصرفية، إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية في بعض الوظائف الفنية والإدارية العليا. وعلى النقيض من ذلك، فإنه يلاحظ أن هناك شريحة كبيرة من الشباب لا تجد فرص عمل، مما يضطرهم إلى التوجه إلى القطاع غير المنظم، كما سيتم استعراض ذلك لاحقاً. ومن الجدير بالذكر، أن هذه المشكلة تكمن في غياب التنسيق بين السياسة التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وعدم وجود استراتيجية فعالة للموارد البشرية خلال العقود السابقة.

يتضح هذا أكثر باستعراض نتائج مسح العمالة بالعينة التي تم إجراؤها. ففي عام 2006 بلغ إجمالي قوة العمل في مصر 22 مليون منها 2 مليون متعطل، أي أن معدل البطالة في هذا العام سجل 9.1 %، وهو معدل لا يمكن اعتباره مرتفعاً. وبالنظر إلى توزيع المشتغلين كما يبين الجدول رقم (3)، فإنه يتضح أن القطاعين الحكومي والزراعي لا زالوا يستوعبان أكثر من 50 % من إجمالي قوة العمل، حيث يستحوذان على 28.7 % و 26.5 % على الترتيب من إجمالي قوة العمل. أما القطاع غير المنظم (أو غير الرسمي)، فيستحوذ على نصيب الأسد، إذ أنه يستوعب 35 % من أعداد المشتغلين. أما بالنسبة للقطاعات الحديثة، فلم تتمكن من استيعاب أكثر من 2 مليون مشتغل، أي ما يمثل 10 % فقط من إجمالي قوة العمل، (راجي أسعد، 2006).

جدول رقم (3): تقسيم قوة العمل وفقاً للحالة التعليمية

| هيكل قوة العمل | بالمليون | (%) |
|-------------------------|----------|------|
| إجمالي قوة العمل، منها: | 22 | 100 |
| متعطل | 2 | 9.1 |
| مشتغل | 20 | 90.9 |
| في: | | |
| الحكومة | 5.7 | 28.5 |
| القطاع غير الرسمي | 7 | 35 |
| الزراعة | 5.6 | 26.5 |
| القطاعات الحديثة | 2 | 10 |

المصدر: دراسة مسحية لسوق العمل المصري، راجي أسعد، 2006

تبين هذه الأرقام وجود مشكلة كبيرة في هيكل سوق العمل في مصر، مما انعكس بدوره على الدخل والشعور بالرفاهية. هذا يعني أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في الفترة السابقة لم يتواءم مع خصائص وتوزيع قوة العمل، حيث ظلت القطاعات التقليدية (القطاع الحكومي وقطاع الزراعة) مهيمنة على سوق العمل بالرغم من الانخفاض النسبي في إنتاجيتها. أما القطاعات الحديثة، التي استطاعت استقطاب معظم

الاستثمارات خلال تلك الفترة، فإن طبيعتها لم تمكنها من خلق كثير من فرص العمل، بل إن فرص العمل التي أوجدتها لم يتمكن سوق العمل من تليتها بكفاءة، ذلك بسبب انخفاض المستوى التعليمي والفني للعمالة المصرية. وقد أدى هذا إلى وجود خلل في سوق العمل، انعكس في ارتفاع كبير في مستوى الدخل لأصحاب المهارات المطلوبة من قبل القطاعات الحديثة، مقابل انتشار البطالة في قطاع عريض من قوة العمل.

وفي هذا السياق، فقد ظل القطاع غير الرسمي يحتل الصدارة في توفير فرص عمل لطلاب العمل الذين لم يتسنى لهم إيجاد فرص عمل في القطاعات التقليدية أو الحديثة، وخصوصاً من الوافدين الجدد لسوق العمل. واللافت للنظر تركيز مشكلة البطالة في قطاع الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب 23% في عام 2006، (مجموعة شركاء مصر في التنمية، 2010). والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن حوالي 92% من إجمالي العاطلين هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-30 سنة، (المصدر السابق). وعليه، فإن ذلك يشير إلى فشل النظام السابق في الاستفادة من أهم مورد لدى مصر وهو مورد الطاقة البشرية. ويتضح من ذلك أن الزيادة الملحوظة في الاستثمار والنمو المحقق خلال الفترة السابقة لم تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل لدى غالبية المجتمع المصري، بل أدت إلى إيجاد فئة كبيرة مهمشة أغلبها من الشباب ذات دخل محدود، وفئة صغيرة ذات دخل متميز، ويزيد بمعدل يفوق 4 الزيادة في معدلات النمو.

2.3 التساقط من خلال توزيع الدخل والحد من الفقر

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المحددات التي تؤدي إلى تقليص الفقر من خلال توزيع ثمار النمو على فئات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية. غير أن النمو المحقق خلال الفترة السابقة للثورة المصرية لم يتمكن من تخفيف حدة التباين في مستوى الدخل أو الحد من الفقر. وقد

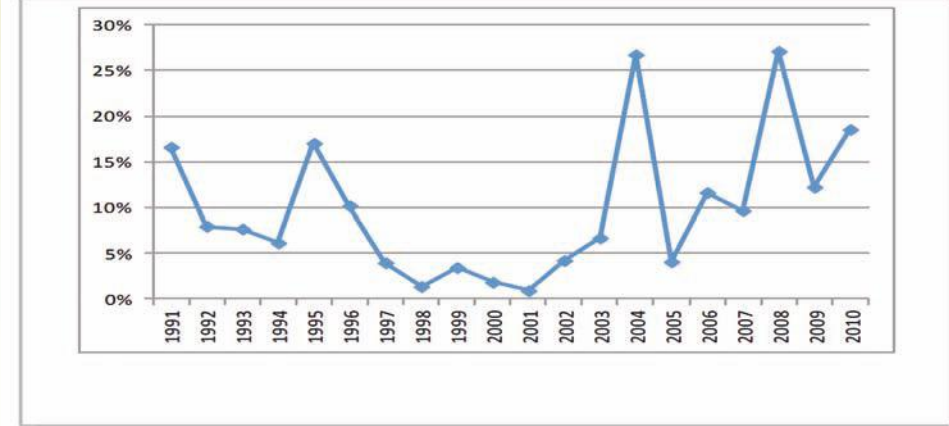
تضافرت عدة عوامل للوصول إلى تلك النتيجة أهمها:

• وفقاً لما سبق، فقد أدى غياب استراتيجية فعالة للاستفادة من الموارد البشرية واختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل إلى اتساع الهوة بين الدخل وازدياد مستوى عدم المساواة بصورة كبيرة، حيث ارتفع معامل جيني نقطتين مئويتين خلال الفترة 2005 - 2008، (البنك الدولي، 2011).

• أدى انسحاب الحكومة من الاستثمارات في قطاعات التنمية البشرية من صحة وتعليم وبنى أساسية، كما أشير إليه في الجزء الأول، إلى ازدياد شعور المواطن صاحب الدخل المتوسط أو دون المتوسط بغياب الخدمات الأساسية، مما زاد من شعور معظم المواطنين بالتهميش. ومن ناحية أخرى، فقد أدى هذا إلى ترسيخ الاعتقاد بعزوف الدولة عن الاهتمام بالسواد الأعظم من الشعب، الذي أصبح يفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية التي ينبغي أن توفرها الدولة.

• أدى ارتفاع معدل التضخم خلال العقد الأول من الألفية الثانية، والبالغ في المتوسط 10 % خلال الفترة 2000-2011، إلى شعور شريحة كبيرة من المجتمع بانخفاض في الدخل الحقيقي، وإحساس الفقراء منهم أكثر بوطأة الفقر. وقد تعاضم هذا الإحساس نتيجة الزيادة الملموسة في سعر الغذاء، كما يبين الشكل رقم (9)، الذي بلغ ذروته في عام 2008، حيث سجل نسبة 27 % مقارنةً بنسبة 11% خلال العقد الأول من الألفية. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2011). وتؤثر هذه الزيادة بشكل أكبر على محدودي الدخل، مقارنة بالفئات الأوفر حظاً في الدخل، بسبب استحواذ بند الغذاء على نصيب أكبر نسبياً من إنفاق الفقراء، مقارنة بذوي الدخل المرتفعة، حيث يخصص العُشير الأفقر حوالي 53 % من إجمالي الإنفاق على الغذاء، بينما تنخفض النسبة إلى 33 % فقط لدى العُشير الأغنى من المجتمع. (مسح مصر الديمغرافي والصحي، 2008).

الشكل رقم (9): تطور معدل التضخم في بند الغذاء



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011

أما بالنسبة للفقير، فلم يتمكن النمو الاقتصادي من إحداث انخفاض ملحوظ في مستوياته في مصر خلال الفترة محل الاهتمام. فبالرغم من القناعة لدى العديد من الاقتصاديين والأدبيات المختلفة بأن أقوى سلاح للتخفيف من حدة الفقر هو النمو الاقتصادي، إلا أن واقع الأمر أن النمو المحقق في مصر على مدى السنوات السابقة لثورة 25 يناير 2011، لم ينجح في حل مشكلة الفقر التي تعاني منها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

فقد أشار تقرير الفقر في مصر (2005-2008) الصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن النمو الاقتصادي لم يساهم في تحسين مستوى المعيشة أو الحد من الفقر، بسبب غياب العدالة في توزيع الدخل على المستويين القومي والإقليمي. وقد أدى هذا إلى أن الأغنياء قد ازدادوا غناً بينما ازداد الفقراء فقراً. كما أشار التقرير إلى أن نحو 10 % من المجتمع المصري يعاني فقراً مزمناً، مع تركيز هذه النسبة في المناطق الريفية وصعيد مصر. وفي ظل الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء، فقد ارتفع خطر الفقر المدقع إلى حوالي 20 % في فبراير من عام 2008، ليؤثر على قرابة 6 % من

أفراد المجتمع. (البنك الدولي، 2011).

وأضاف التقرير أن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية قد تفوقت على المكاسب التي تحققت نتيجة معدلات النمو المرتفعة، التي شهدتها البلاد خلال الفترة محل الدراسة. ففي مقابل كل أربعة أفراد تمكنوا من الخروج من الفقر، هناك ثلاثة أفراد انضموا حديثاً إلى صفوف الفقراء. وبذلك يكون نحو 9% من السكان قد وقعوا حديثاً تحت طائلة الفقر خلال تلك الفترة.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من اتساع تغطية شبكات الضمان الاجتماعي لتشمل المزيد من الفقراء وقريبي الفقر، حيث ارتفعت نسبة التغطية من 7-5% إلى 12-10%، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى سياسة استهداف فعالة، مما يقلل من تأثير التغطية على الشرائح الفقيرة وقريبي الفقر. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق الموجه لخدمات الضمان الاجتماعي قد شهد كذلك نمواً ملحوظاً ليقف فوق معدلات التضخم. ولكن على الرغم من كل تلك التطورات الإيجابية، إلا أن نسب التسرب العالية والمعنوية تحول دون وصول هذه الإيجابيات لمستحقيها. وقد كان لذلك دوراً أساسياً في عدم الشعور بالرضا من قبل أغلبية أفراد المجتمع، على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية على المستوى القومي.

4. الخلاصة

تهدف هذه الورقة إلى بحث العلاقة بين زيادة معدلات الاستثمار في الفترة السابقة لثورة الخامس والعشرين من يناير لعام 2011، وما تبعها من زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع ثمار هذا النمو بشكل قد أدى إلى التعجيل بـ أو تحفيز التغيرات السياسية، منذ الخامس والعشرين من يناير عام 2011 وحتى الآن. على هذا النحو، انقسمت الورقة إلى قسمين رئيسيين هما: الاتجاهات الحديثة في الاستثمار، وأثر النمو على التشغيل والحد من الفقر.

وباستعراض اتجاهات الاستثمار متضمنا الاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة بين الاستثمار العام والخاص، فقد خلصت الورقة إلى بعض الشواهد الهامة، التي تتلخص في أن فترة الزيادة الملحوظة في الاستثمار ومن ثم النمو هي فترة ليست بالطويلة، وقد أتت بعد فترة تراجع ملحوظ في معدلات الاستثمار، حتى أنها سجلت معدلات سالبة. ومن ثم فإن تأثير هذه الفترة محدود للغاية في تحقيق النمو المستدام المنشود. كذلك فقد شهدت هذه الفترة عاملاً سلبياً آخر، وهو العلاقة السالبة بين الاستثمارين العام والخاص، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الحد من التأثير الإيجابي لزيادة معدلات الاستثمار، خصوصاً لتأثيره السلبي على التنمية البشرية والتوزيع العادل للنمو الاقتصادي المحقق، وما ترتب عليه من شعور بعدم الرضا لدى معظم قطاعات المجتمع.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار، فقد ساهم في تعميق الشعور بعدم العدالة في التوزيع وانحسار الأثر الإيجابي لزيادة الاستثمارات والنمو لدى فئات محددة وصغيرة من المجتمع. ولقد تركزت الاستثمارات في المحافظات الحضرية الكبرى، بينما قلت بشكل ملموس في المحافظات التي تعاني من انخفاض معدلات التنمية، مثل المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد. وعلى الرغم من أن التوزيع القطاعي كان له بعض الشواهد الإيجابية في بداية الفترة، كالزيادة الملحوظة في الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة والتعدين، إلا أن هذا الاتجاه لم يكتب له الاستمرار، حيث شهد نصيب الصناعة والتعدين تراجعاً مستمراً وملحوظاً من عام 2006/2007 وحتى عام 2010/2011. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من نجاح الاقتصاد المصري في جذب كميات كبيرة منه، إلا أنه قد تم المبالغة في التأثير الإيجابي لذلك على الاقتصاد بشكل كبير. حيث أن نسبة ليست يسيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في شكل اندماج واستحواذ، وهو ما لا يدخل في قيمة الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي وفقاً للحسابات القومية، باعتباره عملية نقل ملكية، ولا تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للدولة على الأقل في المدى

القصير. كما أنه من الممكن مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي، مما يؤدي إلى تقليص الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويؤكد القسم الثاني من الورقة على أن تأثير زيادة معدلات الاستثمار والنمو في الفترة السابقة للثورة المصرية لم يمتد إيجابياً إلى معدلات التشغيل والحد من الفقر والعدالة الاجتماعية، مما عمق الشعور بعدم الرضا لعدم وصول ثمار النمو إلى السواد الأكبر من فئات المجتمع. فقد أدى عدم وجود استراتيجية للتشغيل وغياب التنسيق بين سياسات التعليم والعمل إلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، حيث استحوذت فئة صغيرة على ثمار النمو، في حين ظلت النسبة الأكبر تعاني من عدم وجود وظائف ذات عائد يضمن لها حياة كريمة. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة معدلات النمو لم تؤدي إلى تقليص معدلات الفقر، مما أدى إلى شعور معظم المواطنين بالسخط نتيجة لاتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء. ومن هنا يمكن القول بأن كل هذه العوامل مجتمعة قد حفزت بدرجة كبيرة حدوث تغير سياسي، نتيجة لغياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع ثمار النمو، وضعف التسايط واختلال آلياته.

الهوامش

(1) لم تتأثر كافة أشكال التدفقات الرأسمالية بنفس المستوى. فكما هو متعارف ظهر الأثر الفوري في استثمارات المحافظ أو ما يطلق عليه مصطلح الاموال الساخنة، بينما لم يصل الامر إلى هذا الحد بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بأشكال التدفقات الأخرى، إلا أن الأثر النهائي بعد انقضاء فترة تسعينيات القرن الماضي هو انخفاض كافة أشكال التدفقات الرأسمالية.

المراجع العربية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2012)، مؤشرات اقتصادية، سلاسل سنوية، الناتج المحلي الإجمالي- الاستثمارات، 1991/1990 – 2011/2010، مصر.
البنك المركزي المصري، (أعداد متفرقة)، النشرات السنوية والشهرية.
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، (2012)، قطاع مركز المعلومات والوثائق، التوزيع الجغرافي لعدد الشركات ورؤوس أموالها، (2004 / 2005-2008 / 2009).
الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، (2011).
الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، (2006) بحث العمالة بالعينة.

المراجع الانجليزية

Ragui Assaad، (2006)، Egypt Labor Market Panel Survey.
Joint Government-World Bank Report، (2011)، Poverty in Egypt (2008-2009)، World Bank Studies on Poverty.
Egypt Demographic and Health Survey (EDHS)، (2008)، Ministry of Health and Population، National Population Council، El-Zanaty and Associates، and ORC Macro.
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)، UNCTAD Statistics، Foreign direct investment، 2011.
Development Partners Group، (2010)، Situation Analysis: Key Development Challenges Facing Egypt.